الفصل العاشر

نهاية رواج القطن

بمجرد أن وصلت السفينة إلى الإسكندرية بدأ ديرفيو جهوده للعودة إلى مركزه كممول الخديوى المفضل. وعاقت هذه الجهود تعقيدات جديدة: فالخديوى كان يضمر - على الأقل مؤقتًا - شعورًا قويًّا معاديًا للأجانب عمومًا والفرنسيين خصوصًا. فقد ملأ التحكيم فى مشكلة القنال قلبه بالمرارة أكثر من أى شىء آخر. فمهما كانت الانتهاكات السابقة باهظة الثمن وداعية إلى الغيظ والغضب فإنها لم تتسع كهذه المصادرة المستترة باسم العدالة. ففى مرة سابقة مثلا (مشكلة كاستيلانى) ارتكبت الحكومة المصرية خطأ الاحتكام إلى شرف وعدالة أرستقراطى أوروبى لحسم نزاع. ولكن الخلاف فى هذه الحالة كان حول بضعة مئات من ألوف الفرنكات فحسب. أما القرار الفرنسى عام ١٨٦٤ فقد فرض تعويضًا قدره ٨٤ مليونًا لشركة لا يزيد مجموع استثماراتها كثيرًا عن هذا الحد، بهدف تعويضها عن عمل لم يتم بعد، وعن مساعدة لم توعد بها أبدًا.

ولأمد طويل ماطل إسماعيل فى تنفيذ شروط هذا القرار، على الرغم من أنه كان يعلم فى قرارة نفسه أنه لابد أن يستسلم فى نهاية الأمر. وفى نفس الوقت فإن المشاكسة المستمرة بين إسماعيل وديليسبس والحرب العنيفة بينه وبين القنصلية الفرنسية خلفت فى فمه مرارة سرعان ما امتدت إلى كل ما هو فرنسى. وكما لو كان أراد زيادة غضب إسماعيل واستيائه اختار شقيقه مصطفى هذه اللحظة لزيارة باريس. أكان هذا لزيارة متحف اللوفر؟ ربما. ولكن إسماعيل كان مقتنعًا أن شقيقه يتآمر ضده بمساعدة فرنسا. والحق أنه ليس مستحيلا أن يكون الأمير قد ذهب فعلا إلى باريس للصيد فى الماء العكر بدعوة أو بدون دعوة من الحكومة الفرنسية.

وأصبح إسماعيل مذعورًا. ففى الشرق الأدنى حيث كانت المنافسات على العروش تحسم غالبًا بالخناجر أو السموم لم يكن قلقه بدون أساس تمامًا. وهكذا طرد إسماعيل كل خدمه الأوربيين وبدأ يتناول طعامه فى الحرملك فقط. ورفض مقابلة عديد من الزائرين وحرم على نفسه المتعات فى خارج القصر. وكما قال ديرفيو جعل إسماعيل حياته (تعيسة إلى أقصى حد ممكن».

وعند بعض الناس لا يوجد هناك موقف يستحيل تحويله إلى ميزة مالية. فإذا كان إسماعيل قد أوشك على الجنون وطرد كل الأوروبيين من قصره. فلماذا يلزم الأوروبيين يتحمل جنونه.

ولفترة ما بدا أن مهنة المخبر الخصوصى هى أشد أنواع المهن انتشارًا فى مصر. فالقصر محاصر بمثيرى الإشاعات والأقاويل من ذوى الأفواه المفتوحة والأيدى الممدودة. وعند كل من هؤلاء قصة خاصة عن مؤامرة أجهضت، وكل واحد منهم جعل من الخديوى هدفًا أسهل للمحتال الذى يأتى بعده. وبينما كان معظم هؤلاء ليسوا إلا مجرد مغامرين يبحثون عن العملة الصعبة، كان بعضهم مواطنين، محترمين معروفين وعلى درجة من المهارة بحيث استغلوا الفرصة للتخلص من أعدائهم ومنافسيهم. ومن المحتمل أن ديرفيو كان أحد هذه الأهداف المفضلة.

وفى نفس الوقت انتقم إسماعيل بكل وسيلة فى يده. وإذ كان تهديد الأمير مصطفى معلقًا فوق رأسه لم يجرؤ إسماعيل أن يذهب فى كل مكان قائلا لكل الدنيا إن عليه أن يتخلص «من كل هؤلاء الفرنسيين». ولكنه يستطيع (وهذا ما فعله فعلا) أن يطلب من الشركات فى إنجلترا أن تصنع له ما قيمته مليون جنيه من السكك الحديدية والعربات والقاطرات والآلات الأخرى. وتم بالفعل توقيع عقد لتوريد ١٢ سفينة بخارية جديدة مع شركة بنيسولا وأورينتال وكلفت نفس الشركة بالقيام بإصلاح الأسطول البحرى المصرى. ولم تكن المسألة هنا مجرد أن الأسعار البريطانية أقل من أسعار فرنسا أو أن المواد الخام أفضل، فالحكومة المصرية لم تؤسس مشترياتها أبدًا على هذه الاعتبارات الرشيدة فحسب. بل على العكس. ففى العادة كانت الحكومة توزع طلبات التوريد بين الجميع حتى يصبح الجميع سعداء، وكان هذا معروفًا فى لغة الديبلوماسيين «بالإنصاف». أما الآن فقد كان إسماعيل مصممًا على ألا يعطى مليما واحدًا لفرنسا إذا كان ذلك فى مقدوره. ولأول مرة منذ عباس سيطر النفوذ البريطانى على القاهرة.

كان ديرفيو متضايقًا. أما لماذا فمن الصعب أن نعرف. وإذا صدقنا خطاباته فإنه هو نفسه كان مستثنى من هذا الموقف العام ضد الفرنسيين. كتب مثلا فى ٢٥ يناير ١٨٦٥ أنه قد عاد إلى «نفس جو المحبة ونفس جو الود» الذى كان قائمًا دائمًا. وأن الخديوى قد شمله برعايته وطلب منه توريد مركب بخارى. ومن المحتمل أن ديرفيو كان أقل ثقة بنفسه عما يدل عليه مظهره، فنفس هذا الخطاب يشير إلى ملاحظات سابقة غير ودية أبداها إسماعيل عن ديرفيو نفسه. ويختم ديرفيو خطابه بالأمل الوهمى «فى أن تنتعش التجارة من جديد قريبًا وألا ينسانا الخديوى» وربما وجد ديرفيو أن عداء الخديوى المتزايد لكل ما هو فرنسى إنما يضعه فى موضع المرتد. وربما كانت هناك غمزات وتهجمات وشتائم - ليست شخصية وإنما خاصة بالجنس الفرنسى كله.

وليس من السهل أن يكون الإنسان فرنسيًّا (طيبًا) مع رجل يكره الفرنسيين - ولاسيما عندما يكون هذا الإنسان عدوانيًّا ومحبًّا لوطنه كديرفيو.

وعلى أية حال فقد قرر ديرفيو أن يكون مركز النزاع مع الوالى هو سياسته الجديدة وأن يلجأ فى هذا الصدد إلى الفرنسيين فى فرنسا. وأرسل ديرفيو خطابًا إلى ديبان ومن خلاله إلى أرمان بيهيك وزير الزراعة والتجارة والأشغال العامة محتجًا على المحاباة التى يبديها الخديوى نحو الصناعة الإنجليزية. وكان ديرفيو مستاء على وجه الخصوص من منح الخديوى عقود بناء السفن لشركات بريطانية، ولما كان بيهيك رئيسًا لمجلس إدارة مسيجرى أمبريال وعضوًا فى مجلس إدارة شركة فورج وشانتييه للبحر الأبيض، فقد توقع ديرفيو فى ثقة أن يستمع إليه بعطف. وختم ديرفيو خطابه يطلب تدخل فرنسا رسميًا.

ثم تلا ذلك خطاب آخر بنفس المضمون. وفى هذا الخطاب كان ديرفيو مستاء من الاستقبال الفاتر الذى لقيه المصرفى الفرنسى ج. د لاهونت الذى جاء إلى مصر لتحريك امتياز إدارة خطوط السكك الحديدية. ولقد كان الخطاب موجهًا إلى صديقنا القديم دوق دى. مورنى، الذى ربما كان ذا مصلحة مباشرة فى أعمال دى لاهونت. وحتى لو كان هذا غير صحيح فلن يتخلف مورفى عن رؤية الإمكانيات المالية للموقف ومرة أخرى كان ديرفيو قد اختار مراسله بعناية.

ونظم ديرفيو طريقة لاطلاع أندريه على محتوى الخطابين. فقد كان متأكدًا على ضوء مصالح أندريه فى شركة فورج وشانتييه للبحر الأبيض أن صديقه سيشاركه استياءه. والحقيقة أن ديرفيو كان فى هذا مخطئًا تمامًا. وصحيح أن أندريه وشركاءه كانوا يملكون أسهمًا فى هذه الشركة الفرنسية لبناء السفن، إلا أن هذه العلاقة لم تكن شيئًا حاسمًا. فأندريه قبل كل شىء ممول، ممول دولى بكل ما تعنيه المصالح الطائفية لهذه الفئة من معنى، وفى كل الأوقات كان مشغولاً فى عدد من الاتجاهات بعضها متضارب، وكان نشاطه المالى يأتى من كل أنحاء العالم، ومن المحتم فى هذه الحالة أن ترتكز قراراته على تقدير موضوعى للمزايا والعيوب النسبية.

وبالإضافة إلى ذلك كان أندريه رجلا خبيرًا فى مؤامرات السياسة ومهابطها. ولابد أن سذاجة واندفاع صديقه أصاباه بالدهشة إذ لو كشفت مناورة ديرفيو (وهناك احتمال كبير أن يحدث ذلك) لتحطم كل مركزه فى مصر وكل عمله وجهده خلال سنوات. فإسماعيل معروف بأنه حاكم لا يحب أن يغضبه أحد.

أضف إلى ذلك أن أندريه كان معارضًا للعواطف فى العمل المالى والتجارى. وكان واضحًا لأندريه أنه ليس لدى ديرفيو ما يفقده من الوضع الجديد. بل ربما يكون أفضل حالا. ففى نهاية الأمر فإن الفرنك هو الفرنك والجنيه هو الجنيه وكل منهما له غطاء ذهبى. وبالإضافة إلى ذلك كان أندريه يرى أن المسألة كلها ليست إلا لونًا من مبارزة طواحين الهواء، فليس هناك

مبرر لذرف الدموع على الكارثة التى وقعت لشركات الحديد والهندسة الفرنسية الكبيرة، فمثل هذه الشركات قادرة على أن ترعى نفسها بنفسها.

إن إجابة أندريه كانت توبيخًا، ودرسًا كلاسيكيًّا فى الواقعية المالية.

عزيزى ديرفيو: باريس ١٨ فبراير سنة ١٨٦٥

إننى أتلقى باهتمام بالغ المراسلات الهامة التى ترسلها لى من وقت لآخر، ولكننى مضطر أن أرفق مع شكرى تحذيرًا أرجو أن تعذرنى فيه، ويمكن تلخيصه فى بضع كلمات:

أنت تكتب أكثر من اللازم.

وإننى أؤكد هذه الكلمات لأنها فى اعتقادى ذات أهمية حيوية فأنت أمين أكثر من اللازم وواثق أكثر من اللازم فى هذا العالم الذى وضعتك فيه الظروف. ولأنك ممتلئ بالنوايا الطيبة وتبحث لنفسك ولبلادك عن الأشياء التى هى مكشوفة وواضحة فحسب -- فأنت تتوهم – أنك تستطيع أن تكتب الخطابات والمذكرات وأن تلعب بعجلات السياسة وأن تثير الاهتمام أو توقظ روح المكيدة لدى بعض الشخصيات، بدون خطر على مصالحك الشخصية! إننى أنبهك أن تأخذ حذرك! فمصالحك تتعرض لخطر الإساءة الجدية إذا أفشيت الأسرار وإذا نقلت ملاحظاتك وحرفت كما هو مؤكد أن يحدث، وإذا اكتشف أن مراسلاتك الخاصة يفتحها هؤلاء الذين يبحثون عن أسلحة ضد الحكومة الحالية فى مصر. فهل ستكون أنت حليفهم؟ وإذا كنت أنت الفرنسى الوحيد المستثنى من غضب الخديوى العام. وتستطيع لهذا السبب بالذات أن تستمد ميزة كبيرة من هذا الوضع الاستثنائى، ألا يكون من الغفلة أن ترفع عصاك تأييدًا للمصالح التى هى ليست مصالحك والتى لن تمس جديًّا إلا إذا سمحت حكومتنا ومن حولها بذلك.

وصدقنى إذا نصحتك أن تكتفى بالأسف فى داخلك على ما يحدث فى الخارج فلتصنع قواربك فى كلايد أو ميرسى إذا شاء صديقك الملكى ذلك حاليًّا. وإذا أراد خطوطًا أو قاطرات إنجليزية فلتتوجه إلى شيفلد أو برمنجهام وتتأكد من أتعابك دون أن تشغل نفسك فى أن تكون الأفضلية لأحواض سفننا أو مصانعنا. فلابد أن يأتى دورنا عندما ترتفع أسهمنا فى السلم السياسى. وفى نفس الوقت لا ينبغى أن تكون مندهشًا إذا كان من يدفع مصرًّا على أن يخدم وفق مزاجه الخاص. وعليك أيضًا أن تمتنع بدقة عن القيام بما قد يبدو من جانبك كمعارضة أو

تدخل من نوع يفقدك عطف وتأييد صديقك نوبار، الذى يمكن أن يكون مفيدًا لك فى هذه الظروف أكثر من أى وقت مضى.

ولم يكلف ديرفيو نفسه حتى عناء الرد على هذا الخطاب.

***

مثل هذه النزعات من جانب ديرفيو للمقاومة والاستقلال لم تكن اندفاعًا فحسب وإنما كانت شيئًا غريبًا على شخصيته. وكان ديرفيو سعيدًا بنسيانها والتركيز على سياسته التقليدية فى استرضاء إسماعيل ومجاملته، إذ أدرك ديرفيو فى نهاية الأمر أنه لا يوجد غير طريق واحد للعودة إلى كنف الخديوى: إن الخديوى يريد المال ويحب الذين يعطونه له. وعلى الرغم من تردد أصدقاء ديرفيو المتزايد، وعلى الرغم من ضعفه المالى الخاص وازدياد وعيه بأن هذا هو الطريق إلى الدمار، على الرغم من كل ذلك أصر ديرفيو إلى آخر حياته المصرفية تقريبًا ببذل الجهود لتدبير الأموال لإسماعيل. وكان يراقب كل قرض جديد وينتظر أول إشارة تعبر عن ضعف منافسيه، ويبتكر وسائل وخطط عبقرية.

وفى كنف إسماعيل كانت أمام ديرفيو فرص عديدة. إن الخديوى قاوم بعنف الفساد والنهب الذى صاحب القرض الأول، قاومه كأى رجل صالح يدافع عن حقه وأمانته، ولكنه كأى آثم أيضًا اكتشف أن المر حلو المذاق، وأصبح مستعدًا أن يجعل من هذا الإثم عادة له. وعندما صاغ عقد القرض كان إسماعيل حريصًا على أن تكون ضمانات السندات غامضة قدر الإمكان حتى يترك الباب مفتوحًا فى المستقبل لطرح قروض أخرى. والحق أن السندات لم تكن قد صدرت فى السوق الأوربية. (بل لم يكن إسماعيل قد حصل على القسط الأول) حتى أوضح إسماعيل أن مبلغ خمسة ملايين جنيه ستكفى بالكاد أن توازن ميزانيته.

أكان يعنى هذا أن القرض ليس كافيًا؟ الإجابة لا، وفق قواعد المنطق الإسماعيلى. فما دام النقد موجودًا لمواجهة احتياجاته الملحة وما دام هناك مليون ونصف مليون جنيه «لمواجهة الأحداث المعارضة». كان إسماعيل يشعر أنه يستطيع أن يتفاءل فى المستقبل وكان يقول فى إصرار «إننى أكرر أن لدى وقتًا كافيًا فى المستقبل، وفى السنوات الثلاث الأولى سأواجه ضائقة خفيفة ولكن بعد ذلك ستعطينى ماليتى فائضًا أقدره ببضعة ملايين».

وبالإضافة إلى ذلك كان إسماعيل يتوقع زيادة إيرادات الحكومة عن طريق رفع ضريبة الأرض. وإلى حد ما كان هذا أمرًا معقولاً. فمنذ حكم سعيد لم يحدث تغيير يذكر فى ضريبة الأرض، وكان من الواضح أن الفلاح أغنى اليوم مما كان فى الماضى. غير أن التوقيت لم يكن مناسبًا، ويستطيع السياسيون والموظفون أن يتحدثوا كما يشاءون عن الدخول قبل رواج القطن

وبعد رواجه، غير أن الفلاح لا يمكن أن يوافقهم على مثل هذه المقارنات، فهو إنسان عنيد، صلب الرأى يعيش مع حقائق الحياة اليومية ويتطلع إلى الخلف، إلى سنة ١٨٦٣ العظيمة ويبرز هبوط أسعار القطن وانخفاض الإيرادات فى ١٨٦٤. وبعد ذلك يهرع هذا الفلاح يبحث عن مخبأ عميق لأمواله.

غير أن هذا لم يكن ما يشغل بال إسماعيل «إننى أتوقع أن الناس سيفسرون هذا الإجراء بزيادة الضريبة تفسيرًا خيرًا. فأنا أعرف أننى متهم على غير أساس بالتقتير بل البخل. نعم إننى أحب النظام والتوفير. ولكن التوفير العاقل يختلف عن البخل كما يختلف السفه عن الكرم. إننى أعرف كيف أكون كريمًا عندما ينبغى على ذلك. ولكننى أمتنع عن الإنفاق السفيه الذى أعرف كثيرًا من أمثلته فى الماضى، وهؤلاء الذين استغلوا الرغبات المبهظة لسلفى لا يستطيعون أن يغفروا لى وقف مصادر ثرواتهم الفاضحة. ولست أعبأ بهذا، فكل المخلصين سيعترفون بفضلى فى الإصلاحات التى تمت وسيؤيدون ما صنعته من إحلال النظام محل التبذير والبناء محل الخراب».

غير أن إسماعيل فقد بعد ذلك متعة هذا التظاهر بالفضيلة المجروحة. فوقائع المالية المصرية جعلت بالفعل من مثل هذه الادعاءات شيئًا سخيفًا.

إن إسماعيل نفسه قدّر - فى أعقاب قرض سنة ١٨٦٤ - الدين المصرى بحوالى ٥٣١ مليون فرنك أى أكثر من ضعف ما كان عليه يوم توليه الحكم منذ ٢٠ شهرًا. وكان الجزء الأكبر من هذا المبلغ (أكثر من ٩٠٪ يتكون من أربعة بنود: أسهم قناة السويس، التى تبلغ ٨٣ مليون والتى لم يدفع منها غير خمسها، تعويضات القناة وتبلغ ٨٤ مليونًا، قرض ١٨٦٢ ويبلغ ١٨٠ مليون، قرض ١٨٦٤ ويبلغ ١٤٠ مليونًا. أما الباقى - الذى يخص شراء المواشى خلال فترة الوباء والطلبات الموروثة من عهد سعيد والأشياء الأخرى التى كان يحب ديرفيو أن يؤكدها فى خطاباته - فلم يكن إلا شيئًا تافهًا بالمقارنة.

وبالإضافة إلى ذلك لم تكن كل هذه الديون إلا الالتزامات القائمة. فبمجرد أن أصبح المال فى يد إسماعيل مرة أخرى فى إعداد الخطط والمشروعات التى تكفى لامتصاص كل النقد الموجود، قبل دفع أى من قروضه القديمة. وبعض هذه المشروعات (مثل ترعة القاهرة - الوادى) كانت تفرضها الظروف. ولكن إذا كانت هذه الترعة تكلف ٤٠ مليون فرنك فإن إنشاء قصر بالجيزة لمجرد المتعة كلف الدولة ٣٠ مليون فرنك. وتولى إسماعيل إنشاء فرع جديد للنيل وأحضر ألوف الأشجار وغرسها فى رمال الصحراء. ثم هنالك أيضًا القصر الذى أنشأه على البوسفور ليكون

مقرًا له عند زيارته القسطنطينية، وأخيرًا كان هنالك دائمًا حلمه بإنشاء إمبراطورية أفريقية بما فى ذلك من نفقات باهظة.

كان إسماعيل يضع مشروعات كبيرة للأراضى التى تحيط بالنيل فى الصعيد وأخبر ديرفيو أن هذه المنطقة التى تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر مأهولة بالسكان وخصبة إلى حد لا يصدق، وفى هذه الأراضى ينمو القطن بدون أية رعاية. وإذا أمكن أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين يعملون تحت توجيه وإشراف فعال من الحكومة فى القاهرة فإنها ستصبح فى يوم من الأيام هندًا أخرى فى مصر. ومن أجل ذلك أراد إسماعيل أن ينشىء خطًا حديديًا من إسنا فى الصعيد إلى الخرطوم وهى مسافة تزيد عن ألف كيلومتر. وفى هذه الأمور كان إسماعيل يتصرف كخليفة الفراعنة. فمصر حافظت دائمًا على نوع من السيادة الاسمية على الجنوب الذى تميز بالفراغ السياسى. والفرمان العثمانى الصادر فى ١٨٤١ والذى يجعل من محمد على والى مصر مدى الحياة يعترف بولايته على السودان والمناطق المجاورة. إلا أنه بينما كان الحكام السابقون قانعين بمظاهر السيادة والخضوع من وقت لآخر، كان إسماعيل مصممًا على أن يثبت حكمه فى هذه المناطق، وأن يربط مستعمراته بالقاهرة وأن يمحو تجارة الرقيق وأن يحمى الأرض ويمدن المتوحشين، وكل هذا من أجل عظمة حكمه.

ومن سوء الحظ أن العظمة تتطلب تكاليف باهظة. كان فى إمكان إسماعيل أن ينشىء مواصلات أرخص مع السودان عن طريق خط حديدى من الخرطوم أو بربر على النيل إلى سواكن على البحر الأحمر وبذلك يرتبط السودان بالملاحة البحرية إلى السويس. إلا أن إسماعيل كان يريد خطًا بريًا حتى لا يكشف نفسه لإمكانية هجوم بحرى من الأعداء ضده، وعندما تبين أن خط الخرطوم - القاهرة يتكلف أكثر من ٤٠٠ مليون فرنك قنع بخط إسنا الخرطوم الذى يكلف نصف الثمن. ومع ذلك كان المشروع باهظًا بالنسبة لمصر. وكالعادة فاتح إسماعيل ديرفيو حول إمكانية قرض خاص، وقام ديرفيو بالواجب بلفت نظر أندريه إلى المسألة. وكان من المتوقع أن يتكلف هذا المشروع على الأقل ٢٠٠ مليون فرنك، أى ما يكافىء رأس المال الأصلى لشركة قناة السويس ذاتها. وتساءل ديرفيو عما إذا كان من الممكن أن يتولى مع أندريه مشروع إنشاء الخط وطرح القرض معًا مع توفير أرباح كافية من الإنشاء وتغطية أى احتياطات قد يحتاجها طرح القرض، وكان ديرفيو يفكر فى عقد من هذا النوع وسال لعابه عند التفكير فيه. كتب إلى صديقه أندريه قائلا: «لا تتحدث عن هذا الموضوع بعد حتى لا يفد المنافسون بسرعة».

أما بالنسبة لأندريه فالمسألة الوحيدة التى تهمه هنا هى الإمكانية العملية لطرح هذا القرض المقترح. ولذلك أثار السؤال الهام، ما إذا كان الجمهور مستعدًا لأن يستثمر فى مشروع طويل

الأجل كهذا، فى بلد يعتمد فيه كل شىء على نوايا الحاكم. ماذا يحدث مثلا لو ترك إسماعيل الحكم؟ والحق أن المرء يشك فى أن أندريه أثار هذا الاعتراض كتكئة وتبرير للرفض، فكل مشروع تقريبًا يمكن أن يقدم للجمهور ما دام هناك إشراف مناسب عليه ووثائق قانونية صحيحة، وما دامت أحوال السوق طيبة. أما الحقيقة فهى أن أندريه فى أعماقه كان لا يثق فى إسماعيل ويخاف شهيته المفتوحة دائمًا للنقود. وكل هذا الحديث عما يحدث لو ترك إسماعيل الحكم ليس إلا أسلوبًا مهذبًا من جانب أندريه فى التعبير عن شكوكه فى إسماعيل نفسه.

***

ولم يتم شىء فى هذا المشروع بالمرة. فديرفيو وكل تجار وممولى الإسكندرية كانوا مشغولين بعديد من المشاكل أكثر إلحاحًا، ولذا لم يستطع ديرفيو أن يدفع هذا المشروع خطوة إلى الأمام.

وإذا كان خريف ١٨٦٤ هو بداية التوقف فى الرواج المستمر لتجارة القطن، فإن ربيع ١٨٦٥ كان بداية الهبوط فى هذه التجارة. وفى مواجهة هبوط أسعار القطن، توقف المزارعون والقائمون بالشحن عن طرح المحصول فى السوق، بأمل أن الانتظار القليل سيعيد الأسعار إلى وضعها (الطبيعى). ولفترة وجيزة نجحت هذه المناورة، فالقطن «غير» المصرى الذى هبط من ٣٢ بنسًا فى الرطل فى نهاية يوليو، ٣١ ٢/٣ بنس فى نهاية سبتمبر إلى ٢٣ ١/٢ بنس فى نهاية أكتوبر، عاد وارتفع إلى ٢٩ ١/٢ بنس بعد ذلك بشهر.

غير أن قوى الانكماش كانت أقوى من أى إجراء تتخذه مجموعة صغيرة من رجال الأعمال والملاك. فالحرب الأهلية الأمريكية كانت تقترب من نهايتها، وتوقع المستوردون ورجال الصناعة فى أوربا أن يعود قطن جنوب أمريكا إلى السوق العالمى. وعلى الرغم من أن هذه العودة قد تستغرق بعض الوقت (نتيجة انتهاك الدويلات الكونفدرائية المهزومة لاتفاقية وقف الحرب) إلا أن غزالى ونساجى أوربا بعيدى النظر امتنعوا عن الشراء، واثقين أن الوقت فى صالحهم.

وقد حدث هذا فعلا، ففى مارس ١٨٦٥ هبط سعر القطن غير المصرى فى ليفربول إلى ١٥ بنسا للرطل، وهو أقل ثمن منذ سنوات. واشتد قلق الخديوى، وأخذ هو وكبار المزارعين يكومون البالات فى المخازن، ويقترضون لتدبير أمورهم فى انتظار ظروف أفضل. وتوقف النشاط التجارى فى الإسكندرية تمامًا. ومن حسن الحظ أن معظم المصدرين كانوا سماسرة يتقاضون عمولة ولكن لا يخاطرون بأموالهم فى عمليات شراء وبيع القطن. لقد كانوا يجرون وراء الربح، ولكنهم غير مستعدين أن يموتوا جوعًا. أما الشركات التى عانت حقيقة فهى البيوت المالية

وشركات الائتمان التى أقرضت المزارعين وصغار التجار بفائدة عالية بضمان المحصول، وها هى تجد أن هذا الضمان لا يساوى ما أقرضته لهم. وإذ كان المدينون غير مستعدين أن يدفعوا الفرق من إيرادات المحصول فى السنين السابقة، لم يكن أمام المقرضين إلا أن يأخذوا القطن بالخسارة.

وكانت شركة التجارة المصرية من بين الشركات التى أصيبت فى هذا الوضع أكثر من غيرها. فقد أهملت منذ البداية إمكانياتها التجارية مستهدفة التخصص فى قروض المحاصيل بفوائد يصل سعرها إلى ١٥٪ أو ٢٠٪ فى العام، وهو سعر مناسب تمامًا فى بلد كمصر. ونتيجة ذلك واجهت الشركة أزمة خريف ١٨٦٤ ونصف رأسمالها مجمد فى تجارة القطن، والنصف الآخر أخذه إسماعيل كقرض.

وكإحدى مفارقات الشئون المالية، بحثت شركة التجارة المصرية عن خلاصها فى الاندماج مع شركة أخرى تتضور هى أيضًا وسط أرصدتها الوفيرة والمجمدة. تلك هى شركة بريجز، أقدم شركة بريطانية فى الإسكندرية. ولقد طرحت فكرة الاندماج على المساهمين المتشككين فى جو الحجج البراقة المعهودة. فأحوال الشركة عظيمة جدًّا، إذ إنها حققت ٢٣٪ من الأرباح فى عامها الأول، وهى لا تتأثر بأى هبوط فى أسعار القطن، لأنها لا تملك قطنًا وإنما هى تقرض بضمان القطن! ولكنها تحتاج نشاطا وسمعة شركة بريجز حتى تستفيد من ارتباطات قد تأخذ سنين عديدة لتحقيقها لو لم يتم الاندماج، ولقد أوضح المديرون أن هذه الارتباطات ذات أهمية خاصة فى مصر، حيث توجد شركات عديدة قديمة وحيث «مضى تيار التجارة لمدة طويلة فى مجرى لا يسهل تحويله». وعندما وقف أحد المساهمين ليعبر عن قناعته بالمجرى الذى شقته شركة التجارة المصرية لنفسها، وليقول إنه مكتف تمامًا بربح قدره ٢٣٪ سنويًّا، رد رئيس الاجتماع قائلا إن المنافسة فى مصر حادة، وإن الشركة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى.

وبعد الاندماج لم تصبح الأمور على ما يرام، فإذا كان هذا الاندماج قد ساعد شركة التجارة المصرية على التغلب على الأزمة المباشرة، إلا أنه ألقى عبئًا إضافيًّا على كاهلها أساء إليها فى المدى البعيد. فالإغاثة التى حدثت فى نوفمبر - عندما ارتفعت أسعار القطن واستلم إسماعيل أول قسط فى القرض - كانت قصيرة الأجل. وعندما هبطت أسعار القطن للمرة الثانية، وجدت الشركة نفسها فى حال أسوأ من ذى قبل، ولم تنجح فى المحافظة على وضعها إلا عن طريق الإسراف فى توزيع أوراق المجاملة والاستغلال المنظم لكل مصدر من مصادر الائتمان. ولقد أدهش بنك ماراكوارد (الذى كان من الناحية النظرية الوكيل للشركة) أن تكتب الإدارة الجديدة

قائلة إنها ستحدد نشاطها وفق الائتمان المتاح. وقد رفض أندريه بسرعة هذا الاقتراح الغريب. «إن صفقات الائتمان تستطيع أن تكون بالفعل أمرًا مكملا للنشاط التجارى المنظم». وبنك ماركوارد كان مستعدًّا للمساعدة عندما تكون المساعدة مطلوبة: «ولكننا نتوقع أن نجد منكم تعويضًا عن هذه الخدمات الاستثنائية بتركيز كل نشاطكم المنظم فى باريس فى أيدينا. إن الشركة مدينة لنا بهذا التعويض باعتبارنا وكلاءها، ونحن على حق فى المطالبة به على هذا الأساس».

وبالطبع لم يكن أندريه يدرك إلى أى حد كان موقف الشركة خطيرًا. ولو كان على علم بذلك لوفر على نفسه مشقة الوعظ والنصيحة. وعندما وجدت شركة التجارة أن خزانة بنك ماركوارد مقفلة فى وجهها، اتجهت إلى أماكن أخرى وأخذت الائتمان أينما كان متاحًا مصدره فى نفس الوقت كميات كبيرة من كمبيالات فرع الإسكندرية على مكتب الشركة بلندن. وفى أوائل يناير سنة ١٨٦٥ أخطر بنك ماركوارد مراسليه ألا يدفعوا أى نقود مقابل أوراق من شركة التجارة. وقبل مضى شهر طلب أندريه من بنك فروهلنج وجوشن أن يبيع له أسهمه (٥١٠ سهم) فى الشركة المصرية. فهو لا يستطيع أن يفرض على الشركة أن تركز عملياتها الفرنسية بين يديه. ولكن من حقه ألا يترك أمواله فى هذا النوع من النشاط.

ولم تكن الشركة التجارية هى الوحيدة فى هذا الوضع السيىء. ففى يناير كان لدى شركة مصر المالية (بنك باسكوالى) الوقاحة بأن تدعو المساهمين إلى دفع أربعة جنيهات عن السهم لمواجهة «التطور السريع فى أعمال الشركة فى المجتمع». ولقد تعرض أوبنهايم أيضًا للمتاعب، وكان بنك ماركوارد أقل ميلا للصبر عما كان فى سبتمبر «.. نود أن نلفت نظرك إلى حقيقة أن حساب شركتكم فى الإسكندرية يتضمن عجزًا كبيرًا، هذا إذا استبعدنا العجز الذى يمكن أن ينتج عن عمليات قصيرة الأجل أو مدفوعات غير متوقعة». ولقد كان العجز ١,٢٠٠,٠٠٠ فرنك «إن ما نشكو منه ليس مجرد رقم العجز فحسب، وإنما استمرار هذا العجز، ونحن نناشد شركتكم أن تزيد مدفوعاتها». إذ ليست مهمة بنك تجارى، كبنك ماركوارد، أن يقدم رءوس الأموال للشركات.

وخلال كل هذا الوقت كانت أسعار القطن آخذة فى الهبوط. ولم يكد يحل فبراير ١٨٦٥ حتى كان هبوط الشحن إلى أوربا قد جعل عملية التبادل باهظة إلى الحد الذى جعل التعامل فيه بالذهب مباشرة أمرًا أفضل. ولم يكن كل إنسان موفقًا كديرفيو الذى كان يستطيع أن يسحب مؤقتًا على حساب أندريه. غير أن توقف أندريه كان متوقعًا.

وكالعادة حل الفزع مختلطًا بالاندفاع. ففى مارس وأوائل أبريل كان ديرفيو ما زال يكتب خطابات مطمئنة إلى باريس عن وفرة المال فى الإسكندرية وحزم البيوت المصرفية. وإذا كان

هناك من يشكو المتاعب، فهى تلك الشركات التجارية القليلة التى لم تستطع أن تحد من قروضها لمزارعى القطن، وهى على وجه الخصوص بعض البيوت المالية السورية. وحتى هذه البيوت ليست فى حالة سيئة جدًا، وذلك بفضل توفر الائتمان المصرفى الذى يعطى هذه البيوت فرصة تكييف نفسها مع السوق الهابط.

وفى ٩ أبريل انهارت شركة جويس وشركاه بلندن (المختصة بالتجارة فى مصر وشرق الهند) فجأة. ولقد كانت الشركة واحدة من أهم الشركات المشتغلة فى تجارة القطن، ذات مصالح فى كل من العالمين القديم والجديد. وهدد انهيارها المفاجئ بانهيار مقرضيها ودائنيها. وانتشرت الإشاعات عن أسر ثلاث سفن حاولت اقتحام الحصار الأمريكى، وعن خطأ فى برقية تطلب ٢٠،٠٠٠ قنطار قطن بدلا من ٢٠٠٠ قنطار. ولقد كان من العسير تصديق أن مثل هذه الشركة القديمة الغنية قد استهلكت كل مكاسبها الضخمة فى العام السابق. وارتعدت كل شبكة سوق قطن، وسيطر الفزع على الإسكندرية.

ومع ذلك ففى النهاية كانت صدمة الإسكندرية أخف من صدمة لندن أو بومباى فشركة والهايم وشركاه القديمة (دعامة المستعمرة التجارية النمسوية) التى كانت مثقلة بكمية كبيرة من أوراق شركة جويس، انهارت أيضًا. كذلك فعل تاجر إنجليزى يدعى تايلور. وفشلت الجهود المبذولة لمساندة أعضاء المجتمع التجارى الواقعين فى المتاعب عندما رفض الخديوى أن يقدم من جانبه مبلغًا يوازى ما جمدته الشركات فيما بينها. ولقد استطاعت الشركات الأخرى أن تشق طريقها. وبالطبع فقدت كل شركة من هذه الشركات شيئًا، وبعضها فقد مبالغ كبيرة. وعلى سبيل المثال فقد أوبنهايم ٢٥.٠٠٠ جنيه على قطن (باعه) الخديوى له فى نوفمبر وسلمه له فى أواخر مارس. كذلك دفع كل ممولى القصر المفضلين ثمن مركزهم المفضل. والحق أن الأرباح الاستثنائية فى سنوات الرخاء والهدوء الطويل فى سوق الإسكندرية – الذى تميز بالتعقل منذ قرض ١٨٦٤ – هى التى مكنت هذه الشركات من مواجهة خسارات كان من الممكن أن تبتلع أية شركة عادية.

ولقد فقد ديرفيو نفسه ١٥٠٠ جنيه بسبب انهيار شركة جويس، ١٠،٠٠٠ جنيه بسبب مماطلات إسماعيل. وكتب إلى أندريه يقول: (أى قضية كان من الممكن رفعها ضده لو لم يكن هو الخديوى). ولابد أن أندريه قد ابتسم، فديرفيو شخص مللٍ تمامًا، وهو لا يدرك ذلك. أى قضية كان من الممكن رفعها لو لم يكن المدين هو الخديوى! ولكن أندريه يعتقد أن هذا بالدقة هو الذى يجعل مثل هذه القضية ناجحة ومربحة. ورجل مثل برافى لم يكن ليتردد لحظة فى أن يطالب بالدفع والتعويض، ومن المؤكد أنه سيحصل عليهما.

كان ديرفيو يعرف ذلك، ويعرف أيضًا أن صداقات إسماعيل تتوقف على الأرباح التى يحصل عليها من هذه الصداقات، وأن الخديوى لا يقدم عواطفه إلا لهؤلاء الذين يقدمون له المال. وفوق ذلك كان ديرفيو يعرف أيضًا أن إسماعيل يحترم القوة أكثر مما يحتمل الضعف والمذلة.

ومع ذلك فليس من السهل أن تغير طباع الناس لتناسب صوت العقل. فديرفيو ليس برافى ولا يمكن أن يكون. وهو أولاً رجل مهذب أكثر مما ينبغى. ولم تقم علاقته بالخديوى أبدًا على أساس العدوان والإلحاح وإنما على التنمية الصبورة لعلاقات الخدمة والصداقة. وفى نفس الوقت كان عند ديرفيو نفور أساسى من الوسائل العنيفة. وكما هو واضح فى اختلافه مع أوبنهايم حول التكتيك الذى يستخدم فى دفع إسماعيل إلى أول قرض عام، كان ديرفيو يفضل الإغراء على العصا.

والصعوبة هى أن إسماعيل - ككثير من الأغبياء - يستجيب أحيانًا للإغراء ويستجيب أحيانًا أخرى للعصا. ففى الأمور السهلة - الطلبات، العمولات، امتياز إقراض المال - يمضى إسماعيل باللين والذوق. أما رد المال فلابد من انتزاعه منه انتزاعًا. ولقد كان موقف ديرفيو ملائمًا تمامًا لأيام ١٨٦٣ - ١٨٦٤ السعيدة. أما فى ١٨٦٥ فقد كان ود ديرفيو ولطفه عقبة أكثر منه ميزة. لقد حرمته هذه الصفات من الحزم عندما أصبح ضروريًّا، وأدى هذا إلى استياء إسماعيل من مطالبات ديرفيو المترددة.

وعندما واجه ديرفيو إمكانية انهيار علاقته بإسماعيل المؤسسة فى المبدأ على الود المتبادل، وجد نفسه عاجزًا عن التحول إلى العلاقات الفاترة القانونية؟ وكلما قال له عقله إن الحب القديم قد فتر وإن الموقف الجديد يحتاج إلى إجراءات جديدة، ازداد ديرفيو تمسكًا بالماضى. وظل يردد فى كل خطاباته: إن الخديوى ما زال يحبنى، إن الخديوى ما زال يحبنى، إن الخديوى ما زال يحبنى. وكلما بعدت الأمانى عن الواقع، اهتزت صداقة إسماعيل بديرفيو واشتد تواضع ديرفيو ووده بأمل تجنب العداء والإساءة.

وحتى فى قمة الأزمة ظلت خطابات ديرفيو تتحدث عن حاجة إسماعيل إلى أرصدة جديدة، وإن كانت هذه الحاجة فى هذا المرة الجديدة تتعلق بالدائرة السنية (ثروة الخديوى الخاصة). إن إسماعيل صرف مبالغ ضخمة على الأرض والمواشى وآلات الزراعة. ولما كان معظم قطنه مكومًا فى المخازن اضطر إسماعيل إلى أن يقترض مليون جنيه من البنك الإنجليزى المصرى. ولم يكد يستلم هذا المبلغ حتى يبحث عن نصف مليون آخر. وفى خلال بضعة أسابيع كان المبلغ الذى يحتاجه إسماعيل قد تضاعف تقريبًا.

ومن حسن حظ ديرفيو أن أندريه لم يكن بالشخص الذى يسهل إغراؤه. وكان أن تجاهل مقترحات صديقه الصريحة وأجاب بعموميات عن حالة النقاهة التى يمر بها السوق بعد شهور طويلة «من الحمى والانفعال». كتب يقول: «فى لحظات مثل هذه يجمع الناس شتات أنفسهم ويحسبون كل فرنك ويقبعون فى هدوء فى انتظار صفقات طيبة، إنهم يحرصون على مواردهم ويعدون أنفسهم بهذا للدخول فى النشاط فى اللحظة المناسبة».

غير أن المشكلة أن ديرفيو كان قد مل الجلوس فى هدوء وانتظار. فلعدة شهور كان لا يصنع شيئًا. لقد دفع التزاماته التى انكمشت إلى حوالى نصف مليون فرنك ومحفظة أوراقه المالية التى وصلت إلى ٢٥ أو ٣٠ مليون فرنك عشية القرض انخفضت إلى ٨٠٠ ألف فرنك فى أوائل أبريل. ومع أنه لم يكن فى يد ديرفيو أرصدة سائلة كهذا العام، إلا أنه لم يكن هناك ربح أيضًا.

وفى الوقت ذاته ظلت هناك بضعة أمور قليلة فى حاجة إلى الحسم قبل أن يقال إن تصفية التجارة المصرية كملت. فعديد من الشركات الأوربية أقرضت الفلاح لا بضمان القطن وإنما بضمان الأرض، وفى هذه الحالات ثبت أن هذا الضمان يستحيل أخذه فى غالب الأحيان، وبهبوط قيمة القطن، هبطت قيمة الأرض كذلك، ولم يكن هنالك من يريد أخذ الأرض.

وتمثل الأمل الوحيد فى تقدم الخديوى لإنقاذ الموقف كالعادة. وتقدمت لجنة من رجال الأعمال يرأسها ديرفيو إلى إسماعيل باقتراح مؤداه أن تتولى الحكومة ما يسمى بديون القرية وأن تدفع للمقرضين الأوربيين سندات من الخزانة فائدتها ٧٪. وتتولى الخزانة بدورها الجباية من الفلاحين على فترة طولها سبع سنوات بفائدة قدرها ١٢٪ وبهذه الطريقة يسترد المقرض أمواله ويعفى الفلاح من فوائد تتراوح من ٣ إلى ٦٪ شهريًا، وتعفى الدولة من البلبلة والتوتر الذى يصحب بالضرورة أية مصادرة عامة للأرض. وأخيرًا - وهذا أهم اعتبار بالتأكيد - فإن الخزانة ستحقق مكاسب من هذه العملية. وأعجب إسماعيل بالاقتراح ووافق عليه.

وفى باريس كان أندريه مرتاحًا لهذه الفكرة وإن كان عنده اعتراض واحد. كتب فى ١٠ يونيو إلى ديرفيو يقول: «إن فكرتك تبدو لى عملية تمامًا. ولكنى لا أحب أن أرى الحكومة تضارب على بؤس الرعايا، ولست أفهم لماذا تأخذ الحكومة الفرق بين الـ ٧٪ والـ ١٢٪؟ وإذا كان من الضرورى أن تترك هامشًا معينًا لمواجهة احتمالات سوء الحظ، فليكن مفهومًا أن الخديوى سيستخدم الأرباح التى تحققها الخزانة فى خدمة الأغراض العامة». وإذ استبعدنا الجوانب الخلقية من المسألة فإن أندريه لم يكن يثق بإسماعيل أبدًا.

ولكن الأغراض العامة لم تكن تشغل ذهن أصحاب المشروع. إنهم أرادوا ضمان استعادة قروضهم، والأكثر من ذلك أن يحققوا أقصى ما يمكن من صفقة مجزية فى إمكانياتها. وكانت

المسألة الهامة هنا أن عديدًا من هذه القروض كانت محل شك. ومن الناحية الفنية كان كل قرض خاضعًا لتحقيق خاص بواسطة لجنة مختلطة من الأوربيين والمصريين، ولكن أصحاب المشروع عرضوا على المقرضين - الشرعيين وغير الشرعيين - أن يقوموا هم بتصفية ديونهم جملة واحدة مقابل عمولة تتفاوت وفقًا لدرجة الشك فى المطلب. وفى فترة وجيزة استطاع أصحاب هذه الفكرة أن يركزوا ما قيمته أكثر من ١٧ مليون فرنك فى أيديهم وأن يتفاوضوا مع إسماعيل على هذا المبلغ بسعر يمنحهم ربحًا كبيرًا. وإسماعيل بدوره طالب كل فلاح بدفع المبلغ الأصلى وفوائده. وكل هذا يكون مضاربه واضحة على بؤس المحكومين. ولكن ديرفيو ومستشاريه يمكن أن يدافعوا عن أنفسهم على أساس ضرورة عدم الخلط بين النشاط المالى والعواطف، ولم يكن أمام أندريه إلا أن يوافق على هذا.

ووضعت هذه الصفقة العبقرية حدا للأزمة وبدا أنها ترضى كل الأطراف المعنية. وعاشت الأعمال المالية المصرية بسمعة طيبة تدعمها مرونتها فى مواجهة المصاعب. أما ما كان خافيًا آنذاك فهو أن هذا البقاء تم شراؤه بثمن باهظ، وأن الدهن الذى تجمع فترة رواج القطن احترق فى حمى الانهيار. وكل شركات الإسكندرية - ابتداء من البنوك المساهمة الجديدة إلى البيوت التجارية الصغيرة - ضيقت نشاطها لتنقذ رأسمالها. وإذا جاء المرض مرة أخرى فربما يكون أقل قسوة وإن كان من المؤكد أن مقاومتهم له ستكون أضعف.

***

كان هذا فى يونيو. وكانت الإسكندرية مرة أخرى غير محتملة، فالهواء ساخن وملئ بالغبار، والحشرات تزحف وتطير فى كل مكان. والروائح الكريهة لا تزول أبدًا. وكانت الأعمال التجارية متوقفة تمامًا، وأعضاء المستعمرة الأوربية يستعدون للسفر فى إجازاتهم عبر البحر الأبيض.

ثم جاءت الكوليرا. وفى أول يوم مات عدد قليل من الضحايا، وفى اليوم الثانى زاد هذا العدد قليلاً، ثم وصل إلى عشرات، ثم مئات. وفى مقابل كل جثة يتم تبليغ السلطات عنها كانت هناك عديد من الجثث تدفن فى هدوء فى الحدائق الخاصة والأقبية. وفى أحياء الفقراء تكومت الجثث فى الحفر الضيقة.

وسيطر الفزع على المدينة. وعلى الرغم من أن المرض أصاب فى غالب الأمر الفقراء، إلا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا. وضرب الخديوى المثل بنفسه. فإذ كان ممتلئًا بالخوف والرعب سارع بالخروج ببخته إلى عرض البحر لبضعة أيام من

(الراحة). وعاد بعد ستة أسابيع. وعند أقدامه اقتحم الأوربيون الميناء وشقوا طريقهم إلى السفن المزدحمة ودفعوا مبالغ ضخمة لينقذوا أرواحهم ويسافروا على مراكب صغيرة لم تكن معدة أبدًا للملاحة فى غير المياه العذبة. ولم تكن لدى السفن التى تدخل الميناء أية فرصة فى إنزال شحنتها من البضائع قبل أن تترك الميناء محملة بشحنها من البشر. وفى فترة أسبوعين نجح حوالى ٣٠ ألف أوربى فى الخروج من مصر.

وكما قال القنصل الفرنسى: لم تكن المسألة مجرد خوف، أو مجرد فزع، وإنما هى اندحار كامل.

لقد ماتت التجارة المصرية بالسكتة القلبية.

obeikandl.com